أنفسهما ، وذلك في اطار السلام وعلاقات حسن الجوار مع اسرائيل » . وقد كان قرار الحكومة الاسرائيلية استجابة فورية لبيان الاسكندرية .

اما بالنسبة لصيغة « فك الارتباط » على الجبهة الاردنية ، فعلى الرغم من الاقتراحات الاردنية بسحب القوات العسكرية عشرة كيلومترات عن جانبي النهر ، الا ان الصيغة الاسرائيلية هي الصيغة التي صرح بها رابين الى صحيفة « يديعوت أحرونوت » (٧/٢٦) بقوله « ان اسرائيل تقبل التفكير في فك ارتباط عملي لاجغرافي مع الاردن » وأوضح رابين انه يعني ان تظل القوات الاسرائيلية على نهر الاردن مع امكان اعادة مناطق واسعة من الضفة الغربية الى الادارة المدنية الاردنية . والظاهر ان هذه الصيغة تحظى بالموافقة الاميركية فقد أوردت « معاريف » (٨/١) ان كيسنجر وافق على ما عرضته اسرائيل من انه من غير المقبول الموافقة على فصل القوات في الجبهة الاردنية كما يقترح الاردن ، وتفضل اسرائيل التوصل الى تسوية تشمل عودة الادارة المدنية الاردنية الى بعض مناطق الضفة الغربية من دون ان يغيب عنها الوجود العسكري الاسرائيلي .

لقد كانت الحملة الفلسطينية على البيان مركزة وحاسمة ، وازاء ذلك ظهرت « توضيحات » مصرية ظهرت كأنها تراجع عن مضمون البيان ، فقد أدلى اسماعيل فهمي ، وزير الخارجية المصرية ، بتصريح نشرته « الاهرام » (٧/٩) قال فيه « ان المقصود بالنص الوارد في البيان المشترك من ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي لشعب فلسطين ما عدا الفلسطينيين من رعايا المملكة الاردنية الهاشمية ، المقصود هو ان المنظمة تمثل كل الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة » . وذكر فهمي « ان الطرف الاردني متفق على ان الضفة الغربية كانت وديعة لدى الاردن كما ان قطاع غزة وديعة لدى مصر حتى يقرر أصحابها مصيرهم بحرية وينالوا حقوقهم الوطنية المشروعة » . وقد رد الاخ فاروق القدومي في تصريح للنهار (٧/٢٠) على ما ذكره فهمي ، بقوله « ان الملك حسين سيتمسك بحرفية نص البيان وليس بتفسير السيد فهمي . كما ان اعطاء الاردن حق اجراء فك ارتباط يتنافى مع تفسير السيد فهمي لأن ذلك معناه ان الملك حسين يمثل الضفة الغربية والشعب فيها وليس فقط الضفة الشرقية » . وقد تأكد تمسك الاردن بنص البيان بعد « التوضيح » الثاني الذي قدمه فهمي لبيان الاسكندرية . فقد ذكرت « الاهرام » (٨/٥) ان فهمي ابلغ أحد موظفي الدائرة السياسية في منظمة التحرير ، موقف مصر الذي يتلخص في النقاط التالية : ● ان مصر ملتزمة بعدم عودة الضفة الغربية الى السلطات الاردنية المدنية والعسكرية لان هذه الاراضي ارض الشعب الفلسطيني وعلى ممثليه الشرعيين ان يحددوا عند فك الارتباط في الجبهة الاردنية دورهم في تحمل مسؤولياتهم الوطنية والقومية والدولية . وهذا ما التزم به الملك حسين في محادثاته مع الرئيس السادات . ● ان مصر كما أكد السادات لا تنوب عن الفلسطينيين كما ترفض ان ينطق باسم الشعب الفلسطيني أينما وجد غير ممثلي الشعب الفلسطيني . ● ان مصر تؤيد تماما اقامة سلطة وطنية فلسطينية مستقلة على أي ارض تجلو عنها اسرائيل سواء من خلال مؤتمر جنيف او بالعمل العسكري في حال مماطلة العدو دعما لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية . ● ان رفض مصر مشروع المملكة العربية المتحدة معروف منذ اعلانه عام ١٩٧٢ وقد أكد السادات هذا الموقف أمام المؤتمر الشعبي الفلسطيني الذي عقد في القاهرة . ● ان مصر رحبت وتبنت اقتراح عقد مؤتمر ثلاثي يضم مصر وسوريا وفلسطين في القاهرة للبحث في هذه النقاط .

غير ان هذا التوضيح المصري قوبل بتأكيد اردني ينقض ما ورد فيه ، فقد صدر تصريح لمصدر أردني رسمي (٨/٦) جاء فيه « ان الحكومة الاردنية قابلت التصريحات التي أدلى بها السيد اسماعيل فهمي ... حول الضفة الغربية وفك الارتباط على الجبهة الاردنية باستغراب » وقال المصدر الاردني « وفي هذه المناسبة تود الحكومة الاردنية ان تؤكد التزامها في ما اتفق عليه في محادثات الاسكندرية... حسب ما تضمنه بيان الاسكندرية المشار اليه بكل وضوح . ولا يسع الحكومة الاردنية الا ان تشير الى الاختلاف الواضح بين ما جاء في التصريحات الاخيرة للسيد اسماعيل فهمي وما تضمنه بيان الاسكندرية » . وقد أكد هذا الموقف الاردني زيد الرفاعي ، رئيس وزراء الاردن ووزير خارجيته ، في تصريح له لوكالة « رويتر » (٨/٧) قال فيه